مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة:

www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

تطور القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر

The development of the private sector and its role in Algeria's economic development

سعد مقص[1*]، saadmeg17@gmail.com

لعلا رمضاني[2] l.ramdani@yahoo.fr

[1] مخبر علوم التسيير، جامعة الأغواط (الجزائر)

[2] مخبر علوم التسيير، جامعة الأغواط (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/09/05 **تاريخ القبول:** 2019/11/12 **تاريخ النشر:** 2020/06/29

ملخص

شهد القطاع الخاص في اقتصاديات دول العالم اهتماما متزايدا باعتباره بديلا هاما، حيث أصبح هذا القطاع ركيزة أساسية في مسار التنمية الاقتصادية بكل أبعادها، وعلى غرار هذه الدول اتجهت الجزائر نحو تشجيع هذا القطاع خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي القائم على المؤسسات العمومية وانفتاح أسواقها على المنافسة الخارجية، وهذا ما تعكسه جملة الإصلاحات التي تتابعت لتعطي هذا القطاع حقه في لعب دور تنموي. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الخاص في الجزائر وتطوره والدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، ليظهر هذا الدور جليا في الإحصائيات التي تبينها جملة التقارير والأبحاث التي سنعتمد عليها في تحليلنا لهذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية

التنمية الاقتصادية؛ القطاع الخاص؛ الخوصصة.

تصنيف JEL: O10 ؛ O40

Abstract

The private sector in the economies of the world has seen increased interest as an important alternative, as this sector has become a fundamental pillar in the course of economic development in all its dimensions, and like these countries Algeria has tended to encourage this sector, especially after the failure of the socialist system based on public institutions. The opening of their markets to external competition is reflected in the number of reforms that have been pursued to give the sector the right to play a developmental role. This study aims to highlight the reality of the private sector in Algeria and its development and the significant role it plays in achieving the economic development goals in Algeria, so that this role is evident in the statistics shown by the number of reports and research esa that we will rely on in our analysis of this study.

Keywords

economic development ; private sector ; privatization

JEL Classification Codes : O10 ; O 40

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: saadmeg17@gmail.com

I. مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إصلاحات اقتصادية مهمة، نقلت الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه سنوات الستينات والسبعينات المبني على أساس النظام الاشتراكي الذي فرض نفسه كواقع حتمي، إلى اقتصاد السوق من بداية الثمانيات وذلك كنتيجة حتمية أيضا للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي وكحل عاجل للأزمة الاقتصادية سنة 1986 (أزمة البترول)، الأمر الذي نقل القطاع الخاص من الحصر والتهميش وذلك رغم القوانين والإجراءات التي كانت تصدر من حين لأخر إلى قطاع مهم وفعال.

ومع تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بضرورة تطوير القطاع الخاص باعتباره محور مهم في عملية التنمية الاقتصادية ومحرك أساسي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث يعتبر أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل وتطوير الأجور، بالإضافة إلى مساهمته الواضحة في الناتج الداخلي الخام وخلقه للقيمة المضافة، شرعت الحكومة الجزائرية في سن القوانين واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تطوير هذا القطاع وإعطائه المكانة التي تليق به، ومن خلال هذه الدراسة نسعى لتناول عديد المؤشرات التي تظهر الدور الحقيقي للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومن خلالها التنمية الاقتصادية مفهومها الشامل، خاصة عند استثناء نسب القطاع المحروقات الذي تؤثر بشكل كبير في الدراسة.

وعليه سنطرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ومن الإشكالية الرئيسية نضع الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية وما علاقتها وببعض المفاهيم الأخرى؟
- ما المقصود بالقطاع الخاص وكيف تطور في الاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات الاقتصادية؟
- ماهي المؤشرات التي تظهر دور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري ومن خلالها التنمية الاقتصادية؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة نضع الفرضيات التالية:

- التنمية الاقتصادية مفهوم أشمل وأعم من النمو الاقتصادي الذي يقصد به حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي، عكس التنمية التي هي عملية تطوير حضاري شامل.
- القطاع الخاص في الجزائر تطور منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بفعل القوانين والإجراءات المتخذة من الحكومة الجزائرية، وهذا ما يظهر في التطور العددي لهذا القطاع.
- يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في الاقتصاد الوطني خصوصا عند استبعاد نسب قطاع المحروقات، وهذا ما يظهر في مؤشرات الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، بالإضافة إلى التشغيل وتطوير الأجور.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على معالم التنمية الاقتصادية وإزالة التشابه بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى، وإظهار أهمية القطاع الخاص من خلال ربطه بالتنمية الاقتصادية، والتي ستظهره بعض المؤشرات كفاعل أساسي في الاقتصاد الوطني خاصة في الأزمات.

منهج البحث:

سنعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي عند استعراض مختلف المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والقطاع الخاص، والمنهج التحليلي لدراسة بعض الاحصائيات التي يتم معالجتها.

II.الدراسات السابقة:

دراسة: ليليا بن صويلح، **بعنوان:** قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر، حيث تم التعرض في هذه الدراسة إلى تطور القطاع الخاص من خلال جملة الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية، وقد وقفت هذه الدراسة على القوانين والتشريعات المهمة التي مكنت للقطاع الخاص، على غرار قانون الاستثمار الخاص 1982 وقانون الاستثمار الخاص 1988 وقانون النقد والعرض 1990، لتخرج هذه الدراسة بنتيجة أن جملة الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية وضعت القطاع الخاص في المكانة التي تؤهله للعب دور تنموي فعال في الاقتصاد الجزائري.

- **دراسة:** شريط عابد وبن الحاج جلول ياسين، **بعنوان:** دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية مدى تأثير القطاع الخاص في تدعيم التنمية الاقتصادية المحلية، من خلال عديد المؤشرات مثل مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومدى مساهمة القطاع الخاص في التشغيل وكذا دوره في دعم القطاعات الاقتصادية مثل الاشغال العمومية والبناء ...إلخ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه من الضروري رفع معدلات التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع القطاع الخاص.
- **دراسة:** مكيد علي وخليفة أحلام، **بعنوان:** واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الريعي بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2015، حيث تمت مناقشة فكرة تنمية القطاع الخاص ليكون كبديل للتنويع الاقتصادي خارج القطاع الريعي بالجزائر، من خلال جملة الإجراءات مثل التخفيف من اللوائح التنظيمية والإجراءات البيروقراطية التي تحد من توسع القطاع الخاص وكذا فتح قنوات اتصال مع الأسواق الخارجية لتعزيز قدرته التنافسية ...إلخ، وقد خلصت إلى وجوب تبني سياسة واضحة المعالم للنهوض بالقطاع الخاص وإيجاد مكانته في الاقتصاد الوطني.

مجمل الدراسات السابقة تعرضت إلى موضوع القطاع الخاص وكذا دوره في التنمية الاقتصادية، إلا أنها تباينت في تناولها للموضوع، فمنها من استعرض التطور التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر دون التفصيل في دوره التنموي ومنها من تناول دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر دون أن يعرج على الإصلاحات الاقتصادية التي عززت من مكانته، لذلك سنحاول في هذه الدراسة تناول بالتفصيل أهم المحطات التي طبعت تطور القطاع الخاص في الجزائر تسندها دراسة إحصائية لأهم المؤشرات الاقتصادية على دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال مدة زمنية 2000-2018 اعتبرناها كافية لإعطاء مؤشرات حقيقة على لأهمية ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

III.الإطار النظري:

1. الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية:

أ. تعريف التنمية الاقتصادية:

تتعدد تعريفات التنمية تبعا للتيار الفكري الذي ينتمي إليه الاقتصادي، لذلك حاول كل اقتصادي تقديم تبريراته التي ستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية، وسنعرض فيما يلي بعض الآراء في تعريف التنمية الاقتصادية.

- يعرف جيرالد ماير **Gerald Mayer** في كتابه قضايا أساسية في اقتصاد التنمية 1964 التنمية الاقتصادية بأنها هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعا من معدل نمو السكان الصافي، ارتفع الدخل الحقيقي للفرد[1].
- أما نيكولاس كالدور **Nicholas Kaldor** فقد عرف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير معتمدة موجهة لغير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع[2].

وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائد التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعي أيضا، ويجب أن تتوفر على عدد من الخصائص الرئيسية وهي:

- أن تكون عملية تطوير حضاري شامل.
- أن تكون تنمية حقيقية ترقى بحياة البشر.
- أن تحرر الاقتصاد من التبعية.
- أن تتوفر لها عوامل الاستمرار.

ب. تطور مفهوم التنمية الاقتصادية:

كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية يتمثل في النمو السريع للدخل، حيث تؤكد أدبيات التنمية على جانب النمو، وأصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية، لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات السكان، وخلال عقد الستينات تغير مفهوم التنمية إذ أن مظاهر التخلف الاقتصادي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها، وذلك مع تحقيق معدلات عالية نسبيا في الناتج المحلي، والذي أثبت قصور حصر مفهوم التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل، ولهذا فإن التغير الكمي في الناتج المحلي لا يعبر عن التغيرات النوعية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا تحول مفهوم التنمية من مجرد النمو الاقتصادي فحسب الى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل واشباع الحاجات الأساسية الى جانب النمو الاقتصادية[3].

ت. علاقة التنمية الاقتصادية ببعض المفاهيم:

خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات ظهرت عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية، ليشتمل على مفاهيم أخرى:

- **علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية البشرية:**

لقد حصلت قفزة نوعية مع صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1990، فبعد تطور مفهوم تنمية الموارد البشرية كي يشتمل على ضم القدرات البشرية كافة لاستخدامها في العملية الإنتاجية وذلك في أواخر الثمانينات، فإن مفهوم التنمية البشرية تركز بالإضافة إلى ذلك على الاستفادة من القدرات البشرية بحيث أصبح الانسان هو صانع التنمية وهدفها في

الوقت ذاته[4]، وعلى هذا الأساس فقد عرفت تقارير الأمم المتحدة التنمية البشرية بأنها: "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وهي بلا حدود وتتغير بمرور الوقت"[5]، وعليه تكون تنمية الناس بالناس وللناس.

- علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية المستدامة:

منذ بداية ثمانيات القرن الماضي بدا العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك **(Our common future)** ونشر لأول مرة عام 1987 [6]، ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوم أشمل وأعم من مفهوم التنمية الاقتصادية حيث ترتكز التنمية المستدامة على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية وتعرف بأنها:" تلك التنمية التي تهدف إلى تحقيق رغبات الأفراد عن طريق استهلاك الموارد بصفة عقلانية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة "[7].

ث. أهداف التنمية الاقتصادية أبعادها:

يؤكد المفهوم الحديث للتنمية على الأهداف التي تسعى لتحقيقها وكما يأتي [8]:

- تحسين أداء عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير التقنية التي يسخرها الإنسان في خدمة أغراض التنمية.
- الإسهام في تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، ويتم توزيع المشروعات التنموية وفق حاجات البلد والمناطق بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.
- توفير فرص العمل لتخفيض نسبة البطالة والقضاء على مشكلة الفقر المدقع.
- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية وخدمات البنى التحتية (الإسكان، الطاقة، الماء، الصرف الصحي ....).
- المحافظة على البيئة وتنظيم خصائصها الطبيعية والبشرية بالتقليل من مخاطر التلوث الناتج عن تنفيذ مشاريع تنموية.

ج. نظريات التنمية الاقتصادية:

لقد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في الدول والمناطق المتخلفة اقتصاديا والتي سنتناول بعضها

- نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن:

يدعو **Rosenstein - Rodan** كأبرز انصار نظرية الدفعة القوية الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة، بحيث توجه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض، وبشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها، أما نظرية النمو المتوازن فهي على غرار نظرية الدفعة القوية حيث يرى **Nurkse** أنه لا يمكن للدول النامية الخروج من حالة التخلف إلا بإتباع استراتيجية نمو متوازن وتنفيذ برنامج استثماري ضخم يوجه لكسر الحلقة المفرغة للتخلف[9].

- **نظرية النمو غير المتوازن:**

عكس النظرية السابقة فإن هذه النظرية ترى عدم التوازن هو المحرك الرئيس للتغيير وبالتالي فإن استهداف إطلاق قوى التنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة يتطلب تركيز الاستثمارات في قطاعات استراتيجية محدودة تشكل المحور الرئيسي لحراك باقي القطاعات الأخرى[10].

- **نظرية نماذج التغيير الهيكلي:**

نظرية التغير الهيكلي بنماذجها المختلفة فهي تركز على الآلية التي تحول به الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية الحالية من التركيز الشديد على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية التي تعيش على حد الكفاف إلى المزيد من التحضر، والمزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، من خلال التوسع في القطاعيين الصناعي والخدمي[11].

- **نظرية التبعية الدولية:**

- ظهرت النظرية التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينيات بدأت هذه النظريات تكتسب دعم متزايدا وخاصة من مثقفي البلدان النامية، وتعود جذور هذه النظرية إلى الفكر الماركسي وتنظر هذه النظرية إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية. وتفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية أو بلدان المركز والبلدان النامية والتي سميت بلدان الأطراف بجملة من العوامل منها[12]: اعتماد بلدان الأطراف على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الاقتصادي إلى المركز.
  - الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.
  - الآلية التي تقلل مستوى الأجور الحقيقية في البلدان النامية دون المستوى المطلوب.
  - تدهور نسب التبادل التجاري لبلدان الأطراف.

د. معايير قياس التنمية الاقتصادية:

يصعب تحديد مقاييس دقيقة لقياس درجة تقدم التنمية الاقتصادي بسبب اعتبارها عملية شاملة هادفة إلى احداث تغييرات هيكلية في جوانب متعددة، ولكن هناك عدة معايير جزئية تتكامل مع بعضها لإلقاء الضوء على ما تحقق ونذكر منها:

- **معايير الدخل:**

يعتبر متوسط الدخل القومي الحقيقي للفرد ومعدل النمو فيه من أكثر المعايير شيوعا في قياس التنمية الاقتصادية في دولة معينة من فترة لأخرى، أو في مقارنة مستوى النمو الاقتصادي بين عدد من الدول خلال فترة زمنية معينة، والسبب يرجع إلى أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة زمنية معينة يعكس مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات وبالتالي يعكس مستوى المعيشة.

- **مؤشرات هيكلية:**

يترتب على تحقيق التنمية الاقتصادية تطوير هيكل الاقتصاد وتغيير البنيان الاقتصادي للمجتمع وهناك عدد من المعايير التي تستخدم في قياس الكفاءة الإنتاجية لعملية التنمية، وتعكس التغيرات التي حدثت في البنيان الاقتصادي للدولة ونذكر منها [13]:

- نسبة إنتاج الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات السلعية.
- نسبة عدد المشغلين بالقطاع الصناعي إلى مجموع العاملين بالدولة.

- **المعايير الاجتماعية:**

تعتبر التنمية أساس التحول الاجتماعي من التخلف إلى التقدم، كما أن هذه التنمية يجب أن يكون من بين أهدافها الرئيسية توفير مستوى معيشي لائق، وتقديم خدمات ضرورية مثل التعليم والصحة والمسكن والتأمين الاجتماعي[14]، ومنه اعتبرت هذه الأهداف معايير اجتماعية.

2. القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية:

لعديد الاعتبارات أخذت السلطات الجزائرية على عاتقها عملية التنمية الاقتصادية وتحديد مساراتها، الأمر الذي أهل القطاع العام لممارسة دور كبير حيث انيطت به مهمة توفير معظم الخدمات الضرورية للمواطنين، وفي ظل هذه المعطيات لم يفسح المجال للقطاع الخاص وبقي مهمشا، ولكن مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين ودخول الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى إحداث تغييرات جذرية للاقتصاد الوطني، الامر الذي حول النظرة للقطاع الخاص من التهميش للاعتراف والمشاركة الفعلية في التنمية الاقتصادية، وعليه سنتعرف على المراحل التي قطعها القطاع الخاص في الجزائر ولكن قبلها وجب أن نتطرق لماهية القطاع الخاص، أهميته وأهدافه:

أ.تعريف القطاع الخاص:

لقد تعددت المفاهيم التي تحاول تحديد تعريف معين للقطاع الخاص، إلا أن جل هذه التعاريف ذهبت إلى نفس المعنى تقريبا ونذكر منها:

- القطاع الخاص عبارة عن خلية اقتصادية والتي تشكل علاقات وروابط مع قطاعات أخرى تتداخل معها في الأسواق، وعليه فإن القطاع الخاص هو جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات[15].
- يطلق مفهوم القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة (دولة أو غيرها) في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة[16].

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن القطاع الخاص هو ذلك القطاع الذي لا تتدخل الحكومة في تسييره فهو مستقل تماما وتكون غايته الربح المالي وذلك باعتباره جزء من الاقتصاد الوطني، وجل مخرجاته تصب في مصلحه التنمية الاقتصادية.

ب. العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص:

العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص كثيرة ومتداخلة لكن نذكر منها[17]:

– **معدل نمو الناتج:** هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أ تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على مشاريع استثمارية جديدة.

– **القروض المصرفية:** يتركز الانفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، ولا تبدأ في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص.

– **سعر الفائدة:** إن العمل بأسعار فائدة حقيقة يؤدي إلى قيم موجبة والتي حتما ستؤدي إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى تؤدي إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة والأكثر ربحية.

– **الضرائب:** تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الاستثمار، وكذا الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب.

– **الانفاق الحكومي:** الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ومن خلال مضاعف الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة موجبة بين الانفاق الحكومي والقطاع الخاص.

ج. أهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية:

تستند أهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية لعدة اعتبارات نلخصها في النقاط التالية:

- يتفوق القطاع الخاص عن القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.
- يظهر دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في مساهمته في إجمالي الناتج الإجمالي وتظهر أكثر عند استبعاد قطاع المحروقات ومن خلالها الدخل الفردي وكذا مساهمته في خلق القيمة المضافة وخاصة عند استبعاد نسب قطاع المحروقات من الإحصائيات.
- للقطاع الخاص دور متنامي في الحد من البطالة وتهيئة فرص العمل ومنافسة القطاع العام في توفير السلع والخدمات، بالإضافة إلى دوره الفاعل في زيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات ومنها ينعكس ذلك على زيادة دخل الفرد، كما يلعب القطاع الخاص دورا مهما واساسيا في اغلب البلدان التي تتبنى النظام الرأسمالي في الاستقرار السياسي والاقتصادي، لأنه يخلق بنية اقتصادية قوية داعمة للدولة مما يجعلها مستقرة ذات سيادة مستقلة.
- إن القطاع الخاص بما يقدم من نظام أجري وحوافز ترتبط بالإنتاج وبإنتاجية العاملين، يكون أقدرا من الحكومة على تحفيز العاملين وإيجاد الدافع لديهم على الإنتاج وتطوير وتنمية أدائهم[18].

- يهدف القطاع الخاص إلى تحسين الاهتمام بالجودة والارتقاء بجودة السلع والخدمات لتصبح أكثر إشباعا وتوافقا مع احتياجات ورغبات وقدرات المستهلكين.
- توسيع الاقتصاد المحلي وإنشاء البنى التحتية من أجل تحويل الأماكن المهملة أو المعطلة إلى مجتمعات مزدهرة تشمل المناطق السكنية ومحلات التسوق وكذلك دعم نوعية الحياة والمسائل الاجتماعية المرتبطة[19].

IV.الجانب التطبيقي للدراسة:

1. مسار القطاع الخاص وأهم الإجراءات والقوانين المتخذة في تعزيز مكانته في الجزائر:

أ. **فترة الستينات والسبعينات:** إن الاختيار الأيديولوجي للجزائر بعد الاستقلال والذي انتهجت فيه سياسة اقتصادية مبنية على أسس اشتراكية جعلها تهمش القطاع الخاص ولم تمنح له دور في التنمية الاقتصادية، إلا أنه يمكن اعتبار القانون 277/63 أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة، لكن هذا القانون لم يجد له نفاذ بسبب نظرة الريبة للقطاع الخاص، ليعدله الأمر 284/66 والذي جاء لسد الثغرات في القانون السابق وهو القانون الذي حدد مجال تدخل القطاع الخاص الوطني والاجنبي في قطاعات الصناعة والسياحة دون غيرها من القطاعات الأخرى[20]، لتصطدم هذه القوانين بدستور 1976 والذي ينص في مادته 13 أنه يشكل تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج قاعدة أساسية للاشتراكية وتمثل ملكية الدولة أعلى أشكال الملكية الاجتماعية[21]، وعلى العموم في سنوات الستينات والسبعينيات لم يحرز القطاع الخاص أي تقدم ملحوظ.

ب. **فترة الثمانيات:** تعتبر فترة الثمانينات الانطلاقة لاستقلالية المؤسسات ومرحلة التوجه الفعلي نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه واللجوء إلى الخوصصة كحل للأزمات الاقتصادية، ويمكن القول أن بوادر الخوصصة ظهرت بصدور قانون 01/81 والمتضمن التنازل على الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني والمهني أو التجاري أو الحرفي التابع للدولة والجماعات المحلية[22]، ليتم تعديله بموجب القانون 03/86 والذي وسع دائرة التنازل لتشمل عديد صيغ الأملاك العقارية المتنازل عنها[23]، ليتم تعزيزه بقانون 13/86 والذي ينص في مادته 03 مكرر أنه يندرج انشاء الشركات المختلطة الاقتصاد الوطني في اطار المخطط الوطني للتنمية[24]، وقد أرخت سنة 1988 في الجريدة الرسمية العدد 28 الصادرة في 13 جانفي 1988 العديد من القوانين التي شكلت الإرادة الحقيقة للإصلاحات والتي أهمها القانون 88/ 01 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والقانون 02/88 المتعلق بالتخطيط، والقانون 03/88 المتعلق بصناديق المساهمة، والقانون 04/88 والذي يعدل ويتمم الأمر 59/75 والمتضمن القانون التجاري ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، وبعد التعديل الدستوري بتاريخ 23 فبراير 1989 والذي يحمل في نصوصه التحول نحو الاقتصاد الحر وجملة الإصلاحات الهيكلية الواسعة النطاق والموقع عليه مع المؤسسات المالية العالمية تحديدا مع صندوق النقد والبنك الدوليين وقد كان الهدف الرئيسي منه توفير مناخ للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي[25].

ت. **فترة التسعينات:** شكلت هذه الفترة مرحلة الشروع الفعلي في عملية الخوصصة بوضع الأطر القانونية وتحديد أليات تنفيذها، والتي بدأت بقانون 10/90 قانون النقد والقرض والمتضمن استقلالية البنك المركزي وإنشاء سوق مالي وتفعيل العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية[26]، ليعقبه قانون 93/ 12 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي يحدد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية[27]، وقد عدل القانون 08/94 في مادته 24 أحكام المادة 20من القانون 01/88 والتي سمحت لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية وفتح رأسمالها للخواص في حدود 49%28، ليتم التخلي عن هذه النسبة في الأمر 22/95 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية ومنه تكون

المؤسسات خاصة بنسبة كلية[29]، ليعدل ويتمم بالأمر 12/97 والقاضي بتوسيع نشاط المؤسسات الخاصة وضمان إصلاحها وتسييرها، وتتوسع الخوصصة في هذه الفترة لتشمل كافة مجالات النشاط الاقتصادي[30].

ث. **الفترة من 2000 إلى يومنا هذا:** بدأت هذه الفترة بعدة قوانين وإصلاحات كان لها دور كبير في تطوير القطاع الخاص وتأهيله للدور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث كان الأمر 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار والقاضي في المادة 06 منه بإنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار مهمتها الأساسية في تسهيل عمليات الاستثمار خصوصا للقطاع الخاص[31]، وعدل وتمم بالأمر 08/06 في مادته 04 بإعطاء الحرية التامة والحماية القانونية وكل الضمانات مع مراعاة التشريعات والتنظيمات بالإضافة إلى الكثير من الإعفاءات والامتيازات الجبائية[32]، ليتبع بالقانون 09/16 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي حمل في طياته جملة من التعزيزات للاستثمار تمثلت تحفيزات جبائية واعفاءات من شأنها إعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص[33]، والمرسوم التنفيذي 100/17 ليعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 356/06 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها[34]، وكلها قوانين وإجراءات جاءت لإعطاء القطاع الخاص المكانة التي تليق به في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري:

أ. التطور العددي لمشاريع القطاع الخاص والعام:

- هذه الجداول الإحصائية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2017 وهي تتكون من المعلومات الحية من قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الجدول (1): جدول احصائي لمشاريع الاستثمار للقطاع الخاص والعام (2000-2017).

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61 926	98,8%	8 570 379	88,2%	1 050 246	94,5%
العمومي	1 197	1,1%	4 518 781	10,7%	131 914	4,9%
المختلط	112	0,1%	1 211 505	1,0%	49 434	0,7%
المجموع	63 235	100%	14 300 664	100%	1 231 594	100%

المصدر: موقع الوكالة الوطنية للاستثمار تاريخ الاطلاع 10-01-2019

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395[35]

الشكل (1): مخطط توضيحي لمشاريع القطاع الخاص والعام.

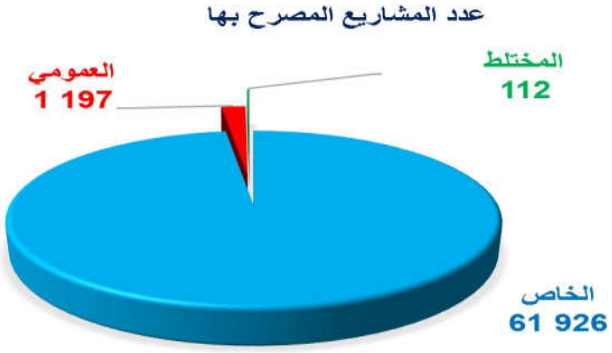

يتضح من الجدول السابق أن نسبة عدد مشاريع التي أحصتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للقطاع العام بالإضافة إلى المختلط لا تكاد تظهر حيث تمثل 1.2 % من مجموع المشاريع مجموع المشاريع المصرح بها، في حين نجد أن نسبة مشاريع القطاع الخاص تبلغ 98.2 % ما يقابل 61926 مشروع، هذا ومع أخذ بعين الاعتبار طبيعة القطاع الخاص الذي يميل على عدم التصريح بالنشاط وعدم استكمال إجراءاته، أي أن عدد المشاريع في القطاع الخاص يمكن أن تتجاوز العدد المصرح به، هذا وتقابله ما نسبته 88.2 % من مجموع القيمة النقدية للمشاريع والتي تبلغ 14300664 دج

- تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، لمالها من دور هام يمكن أن تلعبه من إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكوين الثروة وتنويع القاعدة الاقتصادية، والجدول الاحصائي التالي يوضح مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقسمة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة

الجدول(2): جدول احصائي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص والعام (2017):

قطاع النشاط	القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع
	عدد م ص م	%	عدد م ص م	%	
الزراعة	6392	98.7	84	1.3	6476
الطاقة والمناجم	2843	99.89	3	0.11	2846
البناء والاشغال	177727	99.98	23	0.02	177750
الصناعة	92804	99.9	84	0.1	92888
الخدمات	316044	99.97	70	0.03	316114
المجموع الكلي	595810	99.95	264	0.05	596074

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، النشرية الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 31، نوفمبر 2017 [36].

نستطيع القول من خلال الجدول أن القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكاد يكون هو المسيطر، حيث يمثل نسبة 99.95 % بعدد 595810 مؤسسة، ويقابله ما نسبته 0.05 % بعدد 264 مؤسسة في القطاع العام، ويرجع هذا الأمر لطبيعة هذا النوع من المؤسسات حيث يميل القطاع العام للمؤسسات الكبيرة والمشاريع الضخمة، في حين أن القطاع الخاص خاصة الأشخاص الطبيعيين يميلون لإنشاء هدا النوع لسهولة إنشاءه وقلة أعباءه وكثره تحفيزاته المالية والجبائية.

ب. تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص والعام من البنوك:

تعتبر القروض المقدمة من البنوك للقطاعات القانونية (القطاع الخاص والعام) مؤشر جيد لقياس نمو هذه القطاعات، وهو الأمر الذي يعود عليها في توسيع النشاط والإنتاج ومنه إعطاء قيمة مضافة للاقتصاد ا لوطني ومن خلالها التنمية الاقتصادية

الجدول (3): تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص والعام (القيم بملايير دج) (2010-2017):

القطاع	القطاع الخاص		القطاع العام		مجموع القروض
	القيم بملايير دج	%	القيم بملايير دج	%	
2010	1806.7	55.29	1460.6	44.71	3267.3
2011	1983.5	53.24	1742.4	46.76	3725.9
2012	2247	52.41	2040.2	47.58	4287.2
2013	2722	52.79	2434	47.21	5156
2014	3121.7	47.99	3382.3	52.01	6504
2015	3588.3	49.31	3688.2	50.68	7276.5
2016	3955	50.01	3952.2	49.99	7907.2
2017	4568.3	51.45	4311.3	48.55	8879.6
مارس 2018	4542.2	50.24	4500.3	49.76	9042.5

المصدر: تم إعداده بناءا على تقارير بنك الجزائر، تاريخ الاطلاع 10-01-2019

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_langues.htm [37]

الشكل (2): مخطط يوضح تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص والعام

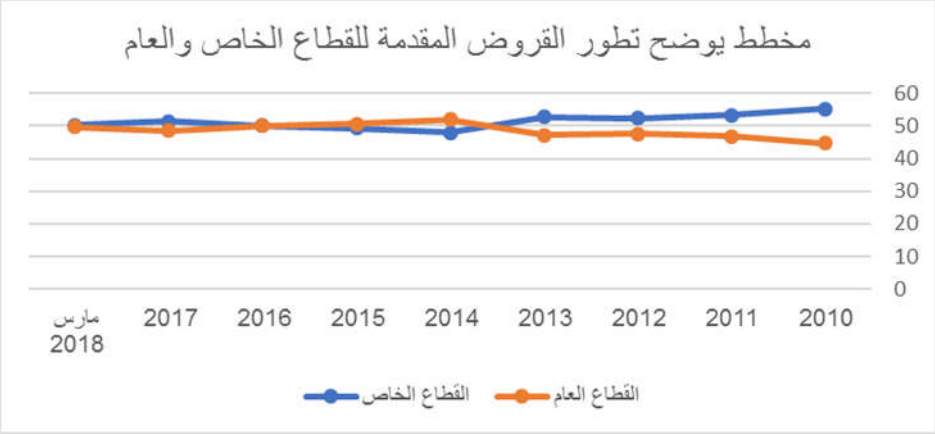

من الملاحظ من الجدول والشكل السابقين أن قيمة القروض المقدمة للقطاع الخاص في كثير من المرات تتجاوز ما يتلقاه القطاع العام، إلا أنه وبعد دراستهم بشكل مفصل نجد تراجع يبدأ من سنة 2010 حيث كانت النسبة 55.29 % إلى غاية سنة 2014 حيث توقف الانخفاض عند نسبة 49.99 % وهو ما يمكن أن تفسره المشاريع المسطرة للقطاع العام في إطار المخطط الخماسي (2009 -2014) والذي كان يراد منه تنويع الاقتصاد الوطني، إلا أن أزمة انخفاض أسعار

البترول والتي بدأت من سنة 2014 جعلت القروض المقدمة للقطاع العام تتراجع بسبب عدم القدرة على السداد، لتزيد في المقابل نسبة القطاع الخاص من جديد لنفس السبب وهو قدرته على السداد.

ت. تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج الداخلي الخام:

- يعتبر الناتج الداخلي الخام مؤشر اقتصادي يقيس الثروة التي يحققها البلد خلال سنة. ويتكون من مجموع القيم المضافة التي تحققها المؤسسات والدولة والأفراد.

الجدول (4): تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج الداخلي الخام بما فيها قطاع المحروقات (%) (2000-2017):

تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج الخام بما فيها قطاع المحروقات (%) (2000-2008)									
القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العام	57.4	52.5	51	52	52.6	55.6	55.7	55.4	56.6
الخاص	42.6	47.5	49	48	47.4	44.4	44.3	44.6	43.4
تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج الخام بما فيها قطاع المحروقات (%) (2009-2017)									
القطاع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العام	46.5	47.2	49.2	46.3	42.5	40	35.8	34.6	35.6
الخاص	53.5	52.8	50.8	53.7	57.5	60	64.2	65.4	64.4

المصدر: تم إعداده بناء على

- الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير الحسابات الاقتصادية، العدد 709، 2000-2014[38].
- الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير الحسابات الاقتصادية، العدد 824، 2015-2017[39].

من خلال معطيات الجدول نجد أن الفترة الزمنية المدروسة (2000-2017) لتطور مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج الداخلي الخام تنقسم إلى فترتين، حيث نجد في الفترة الأولى وهي (2000-2008) أن القطاع العام يتجاوز نسبة 50% في تطور الناتج الداخلي الخام بما فيها قطاع المحروقات، في حين أن القطاع الخاص تقل نسبته في هذه الفترة والتي تعتبر فترة تأسيس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص وعائدته لم تبدأ في الظهور الرسمي، أما الفترة الثانية (2009-2017) نشهد تراجع للقطاع العام وذلك راجع لأزمة انخفاض أسعار البترول 2014، وتطور ظاهر لمساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام يصل إلى نسبة 64.4 % سنة 2017.

- الجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج الداخلي الخام لكن بدون قطاع المحروقات الذي تؤثر نسبه بشكل كبير في القطاع العام ومن خلاله الاقتصاد الوطني، وهذا راجع للمداخيل التي تصل 97% من الصادرات وذلك حسب التصريحات الرسمية للحكومة.

الجدول(5): تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج الخام خارج قطاع المحروقات (%) (2000-2017):

تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج الخام خارج قطاع المحروقات (%) (2000-2008)									
القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العام	30.2	26.5	26.5	26.3	25.2	24.7	23.3	22.9	23.1
الخاص	69.8	73.5	73.5	73.7	74.8	75.3	76.7	77.1	76.9
تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في الناتج الخام خارج قطاع المحروقات (%) (2009-2017)									

القطاع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العام	22.4	21.3	21	20.4	19.6	19.6	20.1	19.8	19.5
الخاص	77.6	78.7	79.8	79.6	80.4	80.4	79.9	80.2	80.5

المصدر: نفس المصدر السابق.

عند استبعاد نسب نشاط المحروقات تظهر جليا نسب باقي النشاطات ومدى تأثير كل من القطاع الخاص والعام فيه، حيث عند ملاحظة كل فترة الدراسة (2000-2017) نجد أن أقصى ما وصلت إليه مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام كان سنة 2000 بنسبة 30.2 %، في حين نجد نسب مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام تصل إلى 80.5% لسنة 2017.

ث. تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة:

تعتبر القيمة المضافة أحد أهم المقاييس الدالة على تطور الاقتصاد، فهي تعبر عن كل ما يتم اضافته من قيم في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتداول السلعي أو عند تقديم الخدمات، والجدولين التاليين يوضحان تطور مساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام في القيمة المضافة، في الجدول الأول القيمة المضافة بما فيها قطاع المحروقات والجدول الثاني خارج قطاع المحروقات.

الجدول(6): تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة بما فيها قطاع المحروقات (%) (2000-2017):

تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة بما فيها قطاع المحروقات (%) (2000-2008)									
القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العام	58.3	52.4	50.7	52.5	53.5	57.3	57.3	57.3	58.8
الخاص	41.7	47.6	49.3	47.5	46.5	42.7	42.7	42.7	41.2
تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة بما فيها قطاع المحروقات (%) (2009-2017)									
القطاع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العام	45.4	48.8	51.7	48.5	43.4	40.5	33.3	32.3	34.7
الخاص	54.6	51.2	48.3	51.5	56.6	59.5	66.7	67.7	65.3

المصدر: نفس المصدر السابق.

نستطيع تقسيم المدة المدروسة (2000-2017) إلى فترتين، حيث نجد أن في الفترة الأولى (2000-2008) نسب مساهمة القطاع العام تتجاوز 50 % لتصل إلى 58.8 % سنة 2008، وله مبرراته الاقتصادية وهي فترة ارتفاع أسعار المحروقات والفترة التأسيسية لمشاريع القطاع الخاص، أما الفترة الثانية (2009-2017) وهي فترة التراجع الواضح للقطاع العام ليحل محله القطاع الخاص الذي بدأت مشاريعه تدر عائدات تظهر نسبها في القيمة المضافة لتصل إلى نسبة 65.3 % سنة 2017، وفي المقابل ترجع نسب القطاع العام لتراجع أسعار المحروقات والذي يعتمد عليه القطاع العام بشكل شبه كلي.

الجدول(7): تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (%) (2000-2017):

تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (%) (2000-2008)									
القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العام	25.2	21.3	22.1	22.1	21.5	21.1	19.6	19.1	17.6
الخاص	74.8	78.7	77.9	77.9	78.5	78.9	80.4	80.9	82.4
تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (%) (2009-2017)									
القطاع	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العام	16.4	15.8	15.4	14.7	13.6	14.6	15	15.1	15.3
الخاص	83.6	84.2	84.6	85.3	86.4	85.4	85	84.9	84.7

المصدر: نفس المصدر السابق.

يحصل دائما عند استبعاد قطاع المحروقات ظهور النسب الحقيقية للاقتصاد، حيث أن اعتماد القطاع العام بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات يظهر بشكل واضح في جدول تطور مساهمة كل من القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، ومنه القطاع العام لا يكاد يقدم أي قيمة مضافة بدون قطاع المحروقات، الأمر الذي يدخل الاقتصاد الوطني في أزمة عند اخفاض أسعار البترول، وأزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2014 خير دليل، في حين نجد نسب القطاع الخاص مرتفعة ومؤثرة في الاقتصاد.

ج. تطور الإنتاج الوطني حسب الأنشطة الرئيسية للقطاع الخاص والعام:

تعتبر القطاعات التالية (الزراعة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة، الخدمات) قطاعات رئيسية لاقتصاد أي دولة، والجزائر كدولة نامية تعتبرهم ركيزة التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس سندرس في الجدولين التاليين تطور الإنتاج الوطني في هذه القطاعات ومساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام في هذا التطور.

الجدول (8): تطور الإنتاج الوطني حسب الأنشطة الرئيسية للقطاع الخاص والعام (القيم بملايين دج):

السنوات	2014		2015		2016		2017	
القطاع	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام
الزراعة	1758417.2	13785.2	1921856	13257	2125398.4	14906.3	2264338.1	17513.2
الصناعة	418565.8	419151	453698.3	450905.5	495294.4	480421.1	525762.8	536244.3
البناء والاشغال العمومية	1429384.2	300813.9	1528889.2	330895.3	1653222.6	336815.2	1764570.2	352822.7
النقل و الاتصالات	1302287.7	248208.8	1379384.7	279429.5	1488857.8	308121.5	1644545.9	320945.8
التجارة	1953917	113626	2126503.9	132839.3	2205222.1	136015	1995502.6	128362.9
الخدمات	468620.9	99701.9	511315	117089.1	561269.5	138362.8	620909.1	156791.4

الجدول(9): تطور الإنتاج الوطني حسب الأنشطة الرئيسية للقطاع الخاص والعام (%) (2014-2017):

الأنشطة	الزراعة		الصناعة		البناء والاشغال العمومية		النقل والاتصالات		التجارة		الخدمات	
القطاع	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام

2014	99.25	0.75	50.68	49.32	83.15	16.85	83.52	16.48	94.51	5.49	82.02	17.98
2015	99.32	0.68	49.35	50.65	82.21	17.79	82.83	17.17	94.13	5.87	81.77	18.23
2016	99.31	0.69	49.27	50.73	83.11	16.89	82.7	17.3	94.2	5.8	80.65	19.35
2017	99.24	0.76	49.5	50.5	83.34	16.66	83.68	16.32	93.96	6.04	79.84	20.16

المصدر: نفس المصدر السابق.

من خلال دراستنا للجدولين لتطور الإنتاج الوطني حسب الأنشطة ومساهمة القطاع الخاص والعام فيه، حيث الجدول (8) يوضح التطور للإنتاج بالقيمة النقدية (ملايين دج) والجدول (9) يوضح التطور للإنتاج الوطني بالنسب، نلاحظ أن القطاع الخاص يستحوذ على قطاعات هامة غرار الزراعة بنسب وصلت إلى 99.24% بمبلغ 1921856 مليون دج لسنة 2015 وتطور في المبلغ حيث وصل إلى 2264338.1 مليون دج لسنة 2017، والبناء والأشغال العمومي بنسبة 83.34% بمبلغ قدر بـ 1764570.2 مليون دج لسنة 2017 بفارق تطور 335186 مليون دج عن سنة 2014، كما يستحوذ أيضا القطاع الخاص على قطاع التجارة وصلت إلى نسبة 94.51% بمبلغ 1953917 مليون دج لسنة 2014 إلا أن تراجع النسبة في سنة 2017 عن سنة 2014 حيث وصلت 93.96 % لم يكن معبرا عن القيمة النقدية للإنتاج الوطني في قطاع التجارة حيث تطورت لتصل إلى 1995502.6 مليون دج إي بفارق 41585.6 مليون دج، وسيطرة أيضا في قطاع الخدمات وهو قطاع يساهم فيه القطاع الخاص بشكل كبير ومنه تطوير الإنتاج الوطني الذي من خلاله التنمية الاقتصادية ككل.

د. مساهمة القطاع الخاص والعام في التشغيل وتطور الأجور:

- يعتبر التشغيل من أهم المؤشرات على تطور التنمية الاقتصادية، حيث كلما زادت نسب التشغيل وانخفضت معدلات البطالة كلما دل على نجاعة السياسات الاقتصادية ومن ورائها تطور التنمية الاقتصادية، وللقطاع الخاص دور مهم في رفع معدلاته وهذا ما سنلاحظه في الجدول التالي

الجدول(10): تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في التشغيل (العدد) (%) (2011-أفريل 2018):

السنوات	الفئة العاملة	القطاع الخاص		القطاع العام	
		العدد	(%)	العدد	(%)
2011	9599000	5759400	60	3839600	40
2012	10170000	5817240	57.2	4352760	42.8
2013	10788000	6343344	58.8	4444656	41.2
2014	10239000	6143400	60	4095600	40
2015	10594000	6144520	58	4449480	42
2016	10845000	6485310	59.8	4359690	40.2
2017	10858000	6851398	63.1	4006602	36.9
أفريل 2018	11048000	6960240	63	4087760	37

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرية النشاط الاقتصادي التشغيل والبطالة، (رقم 592 سنة 2011)، (رقم 651 سنة 2012)(رقم 653 سنة 2013)، (رقم 683 سنة 2014)، (رقم 726 سنة 2015)، (رقم 763 سنة 2016)، (رقم 796 سنة 2017)،(رقم 819 سنة أفريل 2018)[40].

من خلال المعطيات المتوفرة في الجدول للعمال المشتغلين بالعدد والنسب، نلاحظ جليا التطور من سنة 2011 حيث بلغ العدد الكلي 9599000 عامل إلى أفريل 2018 حيث تطور ليصل إلى 11048000 عامل أي بفارق 1449000 عامل، لكن عند تقسيمه إلى القطاعين الخاص والعام يظهر أيضا أن نسب القطاع الخاص تتجاوز 60% في كثير من السنوات، هذا ومع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة القطاع الخاص الذي يميل إلا عدم التصريح بكل العمال مخافة التأمين والضرائب، أي أن نسبة العمال في القطاع الخاص مرجح أن تكون أكثر بكثير، على عكس القطاع العام الذي تكون نسبه شبه مضبوط أيضا لطبيعته، ومنه نستنتج أن القطاع الخاص يوظف أعداد كبيرة من العمال وهو المؤشر الجيد في التنمية الاقتصادية.

- لا نستطيع القول إن معيار عدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني يكفي وحده لقياس التطور في التنمية الاقتصادية، دون الأخذ بعين الاعتبار تطور أجور هؤلاء المشتغلين، وذلك لعدة اعتبارات وهي التدهور في القدرة الشرائية نتيجة لارتفاع أسعار السلع والبضائع، والتطور المستمر في الاحتياجات الاستهلاكية، ومنه فإن تطور الأجور أمر مهم للتنمية الاقتصادية، وتطوره في القطاع الخاص يعطي لهذا الأخير موقع جيد في الاقتصاد الوطني ومحفز للقطاع العام لتغيير الأجور.

الشكل(3): مخطط يوضح تطور أجور الموظفين حسب القطاع القانوني (%) (2000-2017):

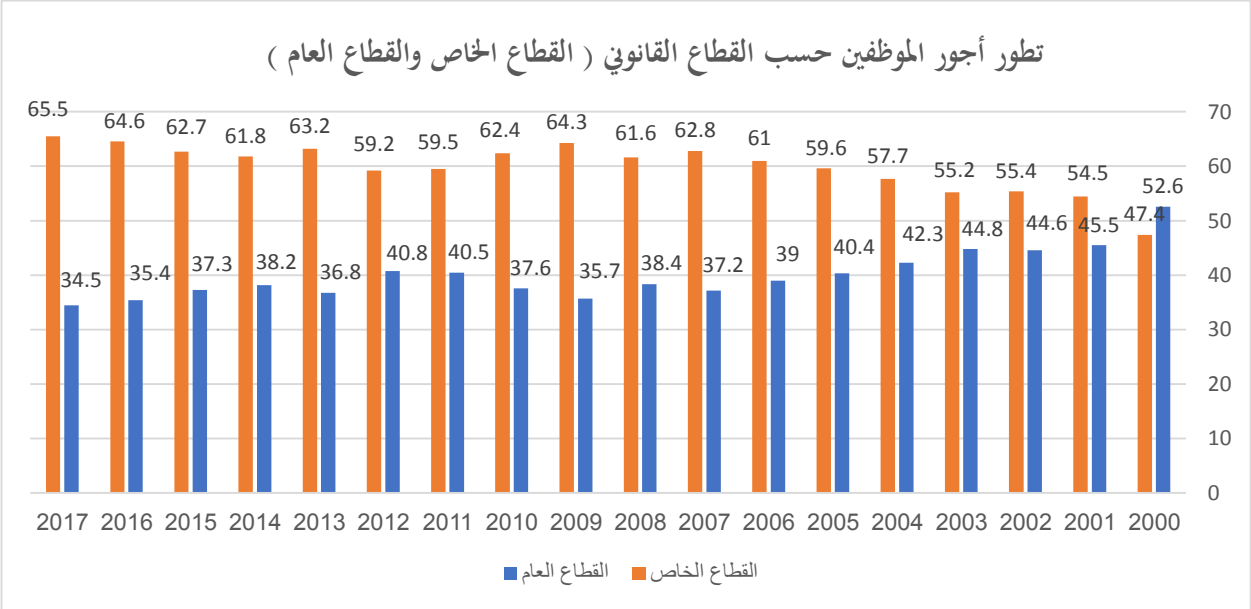

المصدر: تم إعداده بناء على

- الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير الحسابات الاقتصادية، العدد 709، 2000-2014.
- الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير الحسابات الاقتصادية، العدد 824، 2015-2017.

منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18/01[41] ودخول هذا الصنف للاقتصاد بشكل رسمي، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على الاقتصاد الوطني وبالأخص عدد العمال وأجورهم نتيجة للمنافسة في توظيف الكفاءات وجلبها بزيادة الأجور، كما لا ننسى الإضرابات العمالية التي ساهمت بشكل كبير في تطور الأجور، وهذا ما نلاحظه في المخطط السابق حيث من سنة 2001 يكاد يظهر التفاوت الكبير بين القطاع الخاص والعام إلى أن يبلغ أشده في سنة 2017 حيث بلغت النسبة عند القطاع الخاص 65.5 % تقابله النسبة 34.5% في القطاع العام، وعلى هذا الأساس تظهر أن الأجور في القطاع الخاص تساوي ضعفي نظيرتها في القطاع العام، طبعا باستثناء بعض الوظائف، وهذا

ما يعمق أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية على اعتبار أن للأجور أهمية كبيرة وانعكاس على رفاهية المجتمع وتقدمه.

V.الخلاصة:

من خلال المؤشرات التي استندنا عليها في قياس مدى دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، يمكننا اعتبار أن القطاع الخاص محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، خاصة وقت الأزمات التي يكون أكثرها في الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار المحروقات والتي تعتمد عليها الدولة في مداخيلها بنسبة 97%، وأزمة 2014 والسنوات التي بعدها خير دليل على تغيير للسياسات وتوقيف للمشاريع الكبرى، وإعلان للتقشف في الإنفاق الحكومي على جميع الأصعدة، ومنه لاحظنا كيف أن النسب تكون لصالح القطاع الخاص وكيف أنه يحافظ على السيرورة العادية للتنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق يمكننا إعطاء التوصيات التالية:

- توفير مناخ ملائم للاستثمار للقطاع الخاص، وذلك بإزالة العوائق البيروقراطية والقانونية، وزيادة التحفيزات الجبائية.
- يرتبط تطور القطاع الخاص بعنصرين مهمين هما العقار والتمويل، وبتوفيرهما يلعب القطاع الخاص دور أكبر مما هو متوقع في الاقتصاد الوطني.
- العمل على محاربة الفساد المالي والإداري والذي ينخران الاقتصاد الوطني ويحد من تطور القطاعين الخاص والعام على حد سواء.
- إن دعم وتأهيل القطاع الخاص لا يعني بالضرورة اهمال القطاع العام، فهما يشكلان مع بعضهما البعض ركيزتان أساسيتان للاقتصاد، ولا يستطيع أي منهما إلغاء الأخر.
- على القطاع الخاص أن يتحلى بروح المسؤولية المجتمعية والابتعاد عن ذهنية الربح السريع، والعمل وفق استراتيجية بعيدة المدى تؤهله لنيل الثقة من الحكومة والمجتمع ككل.

VI.الهوامش والإحالات:

[1] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 64.

[2] كاظم جاسم علي العيساوي ومحمود حسن الوادي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص214.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص126.

[4] أسامة عبد المجيد العاني، **المنظور الإسلامي للتنمية البشرية**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية، 2002، ص 13.

[5] جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص197.

[6] عثمان احمد عنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة –فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** –، ط1، دار صفاء، عمان، 2010،ص131.

[7] مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2017، ص 53.

[8] محمد دلف أحمد الدليمي، محمد جواد عباس شبع، **التخطيط والتنمية الإقليمية – أسس نظرية ودراسات تطبيقية**–، ط1، دار صفاء، الأردن، 2017، ص 77.

[9] إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، ط 2، دار صفاء للطباعة والنشر، الأردن، 2015، ص 358.

[10] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014، ص 71.

[11] ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص. ص130.131.

[12] جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، **التنمية الاقتصادية مفاهيم ونظريات وتطبيقات**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2012، ص.ص 87. 88.

[13] هشام محمود الأقداحي، **مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة**، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 68.

[14] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، الكتاب الجامعي، مصر، 2001، ص 61.

[15] إسماعيل علي شكر، مجيد جواد مهدي، **مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016، ص 22.

[16] ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية – أراء واتجاهات** –، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 18.

[17] مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر، مجلة les cahiers du mecas، المجلد 4، العدد 1، جامعة تلمسان، ص ص 391.390.

[18] علي لطفي، **برامج الخصخصة في الوطن العربي – دراسة تحليلية** –، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص.ص 12.13.

[19] عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، ط2، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 114.

[20] الأمر 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات، ج ر، العدد 80، 17 سبتمبر 1966.

[21] الأمر 76-97 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، المتضمن اصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر، العدد 94، 24 نوفمبر 1976.

[22] القانون 81-01 المؤرخ في 7 فيفري 1981، المتضمن التنازل عن الملاك العقارية، ج ر، العدد 06، 10 فيفري 1981.

[23] القانون 86-03 المؤرخ في 4 فيفري 1986 المعدل والمتمم للقانون 81-01، المتضمن التنازل عن الأملاك العقارية، ج ر، العدد 05، 05 فيفري 1986.

[24] القانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل والمتمم للقانون 82-13 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وتسييرها، ج ر، العدد 35، 27 أوت 1986.

[25] المرسوم الرئاسي 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 1989، ج ر، العدد 09، 01 مارس 1989.

[26] القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، ج ر، العدد 16، 18 أفريل 1990.

[27] القانون 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر، العدد 64، 10 أكتوبر 1993.

[28] المرسوم التشريعي 94-08 المؤرخ في 26 ماي 1994، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994، ج ر، العدد 33، 28 ماي 1994.

[29] الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات العموميةّ، ج ر، العدد 48، 03 سبتمبر 1995.

[30] الأمر 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997 المعدل والمتمم للأمر 95-22، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، ج ر، العدد 15، 19 مارس 1997.

[31] الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر، العدد 47، 22 أوت 2001.

[32] الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر، العدد 07، 19 جويلية 2006.

[33] القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج ر، العدد 46، 03 أوت 2016.

[34] المرسوم التنفيذي 17-100 المؤرخ في 05 مارس المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 06-356، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، ج ر، العدد 16، 08 مارس 2017.

[35] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

[36] وزارة الصناعة والمناجم، النشرية الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 31، نوفمبر 2017.

[37] موقع بنك الجزائر
www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_langues.htm

[38] الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير الحسابات الاقتصادية، العدد 709، 2000-2014.

[39] الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير الحسابات الاقتصادية، العدد 824، 2015-2017.

[40] الديوان الوطني للإحصائيات، نشرية النشاط الاقتصادي التشغيل والبطالة، (رقم 592 سنة 2011)، (رقم 651 سنة 2012) (رقم 653 سنة 2013)، (رقم 683 سنة 2014)، (رقم 726 سنة 2015)، (رقم 763 سنة 2016)، (رقم 796 سنة 2017) (رقم 819 سنة أفريل 2018).

[41] القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج ر، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.